تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٨/شعبان/١٤٢٨هـ الموافق ٢٠٠٧/٩/١١ برئاسة القاضي السيد فاروق محمد السامي وعضوية كل من السادة القضاة جعفر ناصر حسين و أكرم طه محمد و أكرم أحمد بابان و محمد صائب النقشبندي وعبود صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس وحسين أبو التمن المأذونين بالقضاء بأسم الشعب وأصدرت قرارها الاتي:

المميزان /١ـ السيد رئيس مجلس القضاء الاعلى/اضافة لوظيفته ـ وكيلته الموظفة الحقوقية سرور حسين

٢ـ السيد وزير المالية / اضافة لوظيفته

المميز عليه / حسين حسن المؤذن

الادعاء:

ادعى المدعي (المميز عليه) حسين حسن المؤذن وهو قاضي متقاعد امام محكمة القضاء الاداري بأنه تمت احالته على التقاعد لبلوغه السن القانوني وبعد انجاز معاملة التقاعد وتسلمه اول راتب تقاعدي في ٢٠٠٧/١/٣١ تفاجأ بحجب مخصصات الخطورة ولم تحسب من ضمن الراتب التقاعدي وعليه طلب دعوة المدعى عليهما (المميزين) للمرافعة والحكم بالزامهما بمنحه مخصصات الخطورة الواردة في كتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء العدد ١٧٨٦٨/٥/١/٨ في ٢٠٠٢/٢/٢٠ من تاريخ ٢٠٠٧/١/١ . وبعد اجراء المرافعة الحضورية والعلنية اصدرت محكمة القضاء الاداري قرارها المرقم (٢٤/قضاء اداري/٢٠٠٧) في ٢٠٠٧/٧/١٥ المتضمن الحكم بالزام المدعى عليهما (المميزين) السيد رئيس مجلس القضاء الاعلى والسيد وزير المالية / اضافة لوظيفتيهما بصرف استحقاق المدعي (المميز) من مخصصات

The federal Supreme Court - Iraq- Baghdad- Hayfa Street
Tel - 5384406- 537245
e-mail: federalcourt_iraq@yhoo.com

المحكمة الاتحادية العليا ـ العراق ـ بغداد ـ شارع حيفا- الصالحية . .
تلفون وفاكس ٥٣٧٢٤٥٧
البريد الالكتروني

الخطورة من تاريخ ٢٠٠٧/١/١ وتحميلهما الرسم المدفوع . ولعدم قناعة المميزين بالقرار طلبا نقضه للاسباب المبينة بلائحتيهما المؤرختين في ٢٠٠٧/٨/٧ و٢٠٠٧/٨/١٢ والمدفوع عنها الرسم .

القرار:

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان الطعن التمييزي مقدم ضمن المدة القانونية قرر قبوله شكلاً . ولدى النظر في الحكم المميز وجد ان المميز عليه (المدعي) اقام الدعوى المرقمة ٣١/م/٢٠٠٧ امام مجلس الانضباط العام يدعي انه عند احالته على التقاعد واحتساب راتبه التقاعدي لم تحتسب له مخصصات الخطورة البالغة ٥٠% من الراتب الذي كان يتقاضاه وطلب الحكم له باحتساب هذه المخصصات . وان مجلس الانضباط العام احال الدعوى الى محكمة القضاء الاداري للنظر فيها حسب الاختصاص الوظيفي . فاصدرت المحكمة المذكورة حكمها المميز بعدد ٢٤/قضاء اداري/٢٠٠٧ وتاريخ ٢٠٠٧/٧/٥ القاضي بالزام المدعى عليهما بصرف مخصصات الخطورة . ولدى النظر الى احكام المادة(٢٠/اولاً) من قانون التقاعد الموحد وجد انها تضمنت تشكيل لجنة تسمى لجنة تدقيق قضايا المتقاعدين تنظر في جميع قضايا التقاعد المعترض عليها الناشئة عن تطبيق احكام هذا القانون وان قرارات هذه اللجنة خاضعة للطعن فيها تمييزاً لدى الهيأة العامة لمجلس شورى الدولة ويكون قرار الهيأة قطعياً عملاً بحكم المادة (٢٠/ثالثاً) منه . وحيث ان اختصاصات محكمة القضاء الاداري المحددة بالفقرة (د) من البند (ثانياً) من المادة (٧) من قانون مجلس شورى الدولة رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٩ تتضمن النظر في صحة الاوامر والقرارات الادارية التي لم يعين مرجع للطعن فيها . لذا يكون موضوع الدعوى خارج اختصاص محكمة القضاء الاداري

المحكمة الاتحادية العليا – العراق – بغداد – شارع حيفا – الصالحية . .
تلفون وفاكس ٥٣٧٢٤٥٧
البريد الإلكتروني

The federal Supreme Court - Iraq- Baghdad- Hayfa Street
Tel - 5384406- 537245
e-mail: federalcourt_iraq@yhoo.com

لوجـــود مرجع للطعن هو لجنة تدقيق قضايا المتقاعدين . اما القول كما جاء بالقرار المميز ان المشرع استثنى القضاة من جميع احكام قانون التقاعد السابق والحالي فهو قـــول قـــد جانب الصواب لان المشرع استثنى القضاة بموجب احكام المادة (٣١) من قانـــون الـــتقاعد المـــوحد فـــأن هذا الاستثناء يفهم منه أنه لم يرد على جميع احكام القانـــون ومنها طرق الطعن وانما ورد الاستثناء على عدم الغاء النصوص القانونية التـــي تقرر للقاضي المتقاعد راتباً تقاعدياً خلاف احكام هذا القانون ولم يرد الاستثناء على طرق الطعن والاحكام الاخرى الواردة فيه. لذا يكون الحكم المميز بما قضى فيه غيـــر صحيح قرر نقضه وإعادة الدعوى الى محكمتها لملاحظة ماتقدم على ان يبقى رسم التمييز تابعاً للنتيجة وصدر القرار بالاتفاق في ٢٨/شعبان /١٤٢٨ هـــ الموافق ٢٠٠٧/٩/١١ م.

القاضي الأقدم
فاروق محمد السامي

العضو
جعفر ناصر حسين

العضو
محمد صائب النقشبندي

العضو
اكرم احمد بابان

العضو
اكرم طه محمد

العضو
حسين أبو التمن

العضو
ميخائيل شمشون قس كوركيس

العضو
عبود صالح التميمي

م. قضائي
علي عدنان

The federal Supreme Court - Iraq- Baghdad- Hayfa Street
Tel - 5384406- 537245
e-mail: federalcourt_iraq@yhoo.com

المحكمة الإتحادية العليا – العراق – بغداد – شارع حيفا- الصالحية . .
تلفون وفاكس ٥٣٧٢٤٥٧
البريد الإلكتروني